

Distr.  
GENERAL

A/52/153  
S/1997/384  
20 May 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: CHINESE AND RUSSIAN



مجلس الأمن  
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثانية والخمسون  
البنود ٢٠ و ٦٤ و ٧١ و ٨١ و ٨٨ و ٩٩ من  
القائمة الأولية\*  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة في  
حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة  
الاقتصادية الخاصة  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
نزع السلاح العام الكامل  
صون الأمن الدولي  
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ  
السلام من جميع نواحي هذه العمليات  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين  
العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين لدى  
الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص البيان الروسي - الصيني المشترك المتعلق بتحقيق تعددية  
الأقطاب في العالم وإقامة نظام دولي جديد، الصادر في موسكو بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ خلال الزيارة  
الرسمية التي قام بها رئيس جمهورية الصين الشعبية للاتحاد الروسي (انظر المرفق).

ونكون ممتنين لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة،  
في إطار البنود ٢٠ و ٦٤ و ٧١ و ٨١ و ٨٨ و ٩٩ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فان سيويسيان  
السفير  
والممثل الدائم بالنيابة  
لجمهورية الصين الشعبية  
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) س. لافروف  
السفير  
والممثل الدائم للاتحاد الروسي  
لدى الأمم المتحدة

\* A/52/50.

## المرفق

### البيان الروسي المشترك الصادر في موسكو بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن تحقيق تعددية الأقطاب في العالم وإقامة نظام دولي جديد

إن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية (المشار إليهما فيما بعد باسم "الطرفين")،

رغبة منهما في إقامة علاقات شراكة على أساس المساواة والثقة المتبادلة من أجل التعاون  
الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين،

وإدراكا منهما لمسؤوليتهما أمام المجتمع الدولي كعضوين دائمي العضوية في مجلس الأمن،

وانطلاقا من تطابق أساليب تسويتهما للمشاكل الدولية الكبرى،

يعلنان مايلي:

١ - التزامهما، انطلاقا من روح علاقات الشراكة، ببذل الجهود من أجل العمل على تحقيق  
تعددية الأقطاب في العالم وإقامة نظام دولي جديد.

إذ يرى الطرفان أن العلاقات الدولية قد شهدت تغيرات حادة في نهاية القرن العشرين، منها  
انتهاء الحرب الباردة وتلاشي أحد قطبي العالم. والاتجاه الإيجابي نحو تعدد الأقطاب في العالم ينمو  
بسرعة، كما أن العلاقات القائمة بين الدول العظمى، لاسيما بين طرفي الحرب الباردة السابقين، قد  
تغيرت. وأظهرت منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية حيوية بالغة. كذلك، تنوعت مظاهر التطور السياسي  
والاقتصادي والثقافي في البلدان كافة، وتعاضم دور القوى المناصرة للسلام وللتعاون الدولي الموسع. وازداد  
عدد الدول التي أصبحت تدرك ضرورة الاحترام المتبادل، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، ونبذ الهيمنة وسياسة  
القوة، والحوار والتعاون، ودرء المواجهات والنزاعات. ولقد أصبحت إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي  
جديد، يسوده السلام والاستقرار والعدل والحكمة، من حاجات العصر الماسة وحتميات تطور التاريخ.

٢ - إن الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل  
في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، وغير ذلك من مبادئ  
القانون الدولي المتعارف عليها، قد أصبحت العرف السائد في العلاقات بين الدول والدعامة الأساسية لإقامة  
نظام دولي جديد.

فلكل دولة الحق في اختيار مسار تنميتها باستقلالية، انطلاقاً من الظروف الخاصة بها، دونما تدخل من أي دولة أخرى. ولا ينبغي أن يقف اختلاف الأنظمة الاجتماعية أو العقائد أو القيم عقبة أمام إقامة علاقات طبيعية بين الدول.

وجميع الدول - كبيرة كانت أو صغيرة، قوية كانت أو ضعيفة، غنية كانت أو فقيرة - أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. ولا ينبغي لأي دولة كانت أن تسعى إلى الهيمنة أو ممارسة سياسة القوة أو احتكار الشؤون الدولية.

ويرى الطرفان ضرورة نبذ التمييز في العلاقات الاقتصادية، سياسة وممارسة، وتدعيم وزيادة حجم التبادل والتعاون في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية، على قدم المساواة وعلى أساس المنفعة المتبادلة، وذلك من أجل تعزيز التنمية والرخاء للدول كافة.

٣ - وينادي الطرفان بتطبيق مفهوم جديد شامل للأمن. فعقلية الحرب الباردة يجب أن تمحى، كما أن سياسة التكتلات يجب أن تعارض. ومن المتعين تسوية الخلافات والمنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وتحقيق التفاهم والثقة المتبادلة بالحوار والتشاور، والسعي نحو إقرار السلم والأمن بالتنسيق والتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ويرى الطرفان أن رابطة الدول المستقلة تعتبر عاملاً هاماً من عوامل الاستقرار والتنمية في أوروبا وآسيا. كما أنهما يؤكدان على ما للاتفاقيين المبرمين بين الاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان وجمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الثقة في المجال العسكري في منطقة الحدود، وبشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة في منطقة الحدود، من أهمية بالغة، حيث يمكن اتخاذهما نموذجاً لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في عالم ما بعد الحرب الباردة.

والطرفان على استعداد لدفع عملية نزع السلاح، ويؤكدان على أهمية التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعرب الطرفان عن القلق من محاولات توسيع وتعزيز التكتلات العسكرية، نظراً لما ينطوي عليه هذا الاتجاه من احتمال تهديد أمن دول بعينها وزيادة حدة التوتر على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٤ - ويتفق الطرفان على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، ويشيدان بجهود الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ويرى الطرفان أن مكانة الأمم المتحدة ودورها في العالم - باعتبارها أكبر المنظمات عضوية ونفوذاً، وتتألف من دول ذات سيادة - لا يمكن أن تحل محلها فيهما أي منظمة دولية أخرى. والطرفان مقتنعان بأن الأمم المتحدة سيكون لها دور هام في إقامة وصون ذلك النظام الدولي الجديد.

وينبغي أن ينصب الاهتمام في جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وانتشارها. ولا يجوز القيام بعمليات حفظ السلام إلا بقرار من مجلس الأمن وبموافقة الدول المعنية، وذلك مع المراعاة التامة لولاية مجلس الأمن وتحت إشرافه.

وفي الحالات التي يقرر فيها مجلس الأمن فرض جزاءات، وفقا للميثاق، يتعين كفالة إبقاء الخسائر المترتبة على فرضها، والخسائر التي تلحقها بدول ثالثة وبالمناطق المجاورة، عند أدنى حد. كما يتعين تخفيف الجزاءات أو رفعها في حينه، رهنا بمدى تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

والطرفان على استعداد للتعاون بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل زيادة فعالية أعمال المنظمة. كما أنهما على استعداد لإجراء مشاورات منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بأعمال الأمم المتحدة، وتنسيق جهودهما في هذا الصدد على ضوء الظروف.

٥ - ويؤكد الطرفان أن البلدان النامية ودول حركة بلدان عدم الانحياز، بعددها الكبير، تعتبر قوة هائلة في العمل على تحقيق تعددية الأقطاب في العالم وإقامة نظام دولي جديد. فالتعاون بين البلدان النامية يتنامى، كما أن دورها يتعاظم في ساحة السياسة الدولية، وحصلتها في الاقتصاد العالمي تتزايد. وفي هذا الصدد، فإن نهضة البلدان النامية ستعطي دفعة قوية للتقدم التاريخي صوب إقامة نظام دولي جديد. ومن حق هذه البلدان في النظام الدولي الجديد المقبل، أن تحتل المكانة اللائقة بها، وأن تشارك في الشؤون الدولية على قدم المساواة ودون أدنى تمييز.

٦ - ومن دواعي السرور أن ينوه الطرفان إلى أن إقامة علاقات شراكة بين الاتحاد الروسي والصين، على أساس المساواة والثقة المتبادلة، وتنميتها من أجل التعاون الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين إنما جاءت مواكبة لتطورات الأوضاع والعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومحقة للمصالح الأساسية لشعبي البلدين وللسلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم أجمع.

والاتحاد الروسي والصين - باعتبارهما عضوين دائمي العضوية في مجلس الأمن ملتزمين بمبادئ الشراكة، وحسن الجوار، والصداقة، والمساواة، والثقة المتبادلة، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة، والتنمية المشتركة، والمراعاة التامة لمبادئ القانون الدولي - سوف يقيمان نوعا جديدا من العلاقات الثنائية الطويلة الأجل غير الموجهة ضد أي بلد ثالث. وهذه تجربة عملية في غاية الأهمية بالنسبة لإقامة نظام دولي جديد.

والطرفان يعتزمان الاستعانة، إلى أقصى حد ممكن، بالنظام الحالي لاجتماعات القمة والاتصالات الرفيعة المستوى، كما يعتزمان تعزيزه. ذلك أن رئيسي الدولتين ورؤساء الحكومتين ووزيري خارجية البلدين سيتبادلون الآراء، بصورة منتظمة، حول المسائل المتصلة بالعلاقات الثنائية والمسائل الدولية الهامة.

ومن منطلق الشعور بالمسؤولية التاريخية عن السلم والتنمية في العالم أجمع وعن مستقبل البشرية، يتعهد الطرفان بتوثيق التنسيق والتعاون فيما بينهما في الشؤون الدولية، وببذل الجهود من أجل التعايش السلمي والتعاون على قدم المساواة مع سائر الدول كافة، وبالإسهام الواجب في تعزيز السلم في جميع أنحاء العالم وفي تقدم البشرية جمعاء.

٧ - وها هي البشرية على أعتاب عصر جديد. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح على الشعوب كافة هو ما النظام الدولي الذي سيعيش فيه الناس في القرن القادم؟ وهنا، يناشد الطرفان جميع الدول أن تقيم حواراً حول مسألة إقامة نظام دولي جديد يسوده السلام والاستقرار والعدل والحكمة. وهما على استعداد لمناقشة أي مقترحات بناءة تطرح في هذا الصدد.

عن جمهورية الصين الشعبية  
(توقيع) تشيان تسيمين

عن الاتحاد الروسي  
(توقيع) بوريس يلتسين

-----